اليسار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية دراسة في قانون السلطات الخاصة (1956- 1958)

The French Left Facing the Algerian Revolution A Study on the Special Powers Act (1956-1958)

شمس الدين بوفنش[1]، حسينة حماميد[2]

[1] جامعة باتنة 1 الحاج لخضر(الجزائر)، chamsou.sfr@gmail.com

[2] جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)، hemamid- hassina@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/20 تاريخ القبول: 2022/05/09 تاريخ النشر: 2022/06/11

الملخص:

منذ إندلاع الثورة التحريرية الجزائرية سنة 1954، انتهجت السلطات الإستعمارية الفرنسية، وخاصة حكومة غي موليه اليسارية سلسلة من الإجراءات والتدابير. والتي هدفت من ورائها إلى القضاء على الثورة وعزلها عن محيطها الشعبي والدولي. لذا قامت حكومة غي موليه بتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر خلفا للحاكم العام جاك سوستيل، وقامت بمنحه صلاحيات واسعة من خلال مايعرف بقانون السلطات الخاصة االذي يخول له إتخاد جميع الإجراءات والتدابير من أجل القضاء على الثورة وفق سياسة التهدئة والأمن.

الكلمات المفتاحية: قانون السلطات الخاصة، التهدئة والأمن، اليسار الفرنسي، الوزير المقيم، الصلاحيات الكاملة.

Abstract:

Since the outbreak of the Algerian liberation revolution in 1954, the French colonial authorities, particularly the leftist government of Guy Molet, have adopted a series of measures which aimed to eliminate the revolution and isolate it from its popular and international surroundings. Therefore, the government of Guy Molet appointed Robert Lacoste as resident minister in Algeria to succeed Governor General Jacques Soustelle, and granted him broad powers through what is known as the Special Powers Act, which authorized him to take all measures to eliminate the revolution in accordance with the policy of appeasement and security.

Key Words:Special Powers Act, Appeasement and Security, French Left, Resident Minister, Full Powers.

المرسل: شمس الدين بوفنش، **الإيميل:** chamsou.sfr@gmail.com

1. مقدمة:

إن الحديث عن السياسة الفرنسية تجاه الثورة التحريرية الجزائرية في المرحلة الممتدة مابين سنتي (1956-1957). يقودنا للحديث عن سياسة اليسار الفرنسي وسياسة هذا الأخير تقودنا للحديث عن سياسة حكومة غي موليه اليسارية(1956-1957)، والتي عملت على استحداث منصب وزير مقيم في الجزائر بدل منصب الحاكم العام الذي كان يشغله جاك سوستيل، ليتم تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر، والذي شرع بدوره في بحث الخطط العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية وفق مخطط سياسة التهدئة والأمن الرامي للقضاء على الثورة الجزائرية، بعد أن منحته حكومة غي موليه اليسارية صلاحيات واسعة تعرف ب" قانون السلطات الخاصة 16 مارس 1956".

يهدف هذا البحث إلى إبراز محتوى قانون السلطات الخاصة 1956، كما يهدف أيضا إلى محاولة كشف الوجه الآخر لليسار الفرنسي الذي كان يتغنى بمحاربة الاستعمار والقمع، ويهدف من زاوية أخرى إلى توضيح تداعيات قانون السلطات الخاصة على مسار الثورة والسياسة الإستعمارية اليسارية في الجزائر.

وفي خضم ذلك يمكن طرح التساؤلات التالية:

- من هو روبير لاكوست. وماهي ظروف تعيينه وزيرا مقيما بالجزائر؟
- ماهي أهم فصول ومحتويات قانون السلطات الخاصة؟
- ماهي أهم تداعيات على مسار الثورة والسياسة الاستعمارية؟

2. تغيير نظام الحكم في الجزائر من منصب الحاكم العام إلى منصب الوزير المقيم:

إن وصول التيار اليساري إلى الحكم في فرنسا أحدث تحولا جذريا فيما يخص نظام الحكم والإدارة في الجزائر، بقيادة الاشتراكي غي موليه، الذي استحدثت حكومته نظام خاص لإدارة الجزائر اصطلح عليه باسم حكومة عامة برئاسة وزير مقيم له كرسي في مجلس الوزراء في فرنسا وأول من تولى هذا المنصب هو روبير لاكوست(Droz, 1991, p. 97) .

1.2 التعريف بروبير لاكوست:

ولد روبير لاكوست يوم 05 جويلية 1898 في إقليم الدردونيه في جنوب غرب فرنسا، عرف لاكوست طفولة صعبة في وسط ريفي في منطقة الدردون، تحت رعاية أب عنيف من عائلة فقيرة (شرفي، 1995).كافح بضراوة لإتمام دراسته، التحق بثانوية "Brive gaillard "،

(KaraKovitch, 2010, p. 1) وبعد نيله شهادة البكالوريا التحق بكلية الطب في جامعة باريس، وبعد سنتين تحول إلى دراسة الحقوق، ثم تخلى عن الدراسة بسبب التعبئة العامة عام 1917 والتحق بجبهات القتال، وقد توفيت أمه في نفس هذه الفترة، (KaraKovitch, 2010, p. 1) وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد إلى الحياة المدنية وأكمل دراسته ونال شهادة الليسانس في الحقوق (شرفي، 1995، صفحة 288)، ثم دخل الوظيف العمومي وتقلد أمانة خزانة المستودعات وبعدها انخرط مباشرة في الحياة النقابية، نقابة فدرالية الموظفين العموميين، ثم أصبح أمينها عام 1928 (KaraKovitch, 2010, p. 1). أصبح بعدها من زعماء المدرسة الاشتراكية الفرنسية وكان يتميز بالقسوة والعناد والشجاعة (Horne, 1987, p. 159) .

في ثلاثينات القرن العشرين أصبح عضوا نشيطا في النقابة الفرنسية للعمال، وبعد احتلال ألمانيا لشمال فرنسا وتوقيع حكومة فيشي لمعاهدة الهدنة، التحق مباشرة بالمقاومة ثم أسس حركة تحرير الشمال ثم عين من طرف الجنرال ديغول كممثل له في حركة تحرير فرنسا من الاحتلال النازي في عام 1944 (بزيان، 2002، صفحة 110)، وبفضل المؤهلات التي أظهرها في الوظائف التي شغلها في فترة التحرير– تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني– وخبرته في المسائل الاقتصادية ومشاكل الإنتاج الصناعي عيّن في الحكومة المؤقتة لديغول فيما بين 1944–1945 وزيرا للإنتاج الحربي (KaraKovitch, 2010, p. 1). وبعد سقوط تلك الحكومة وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة انظم إلى الفرع الفرنسي للاشتراكية العالمية وشغل عدة مناصب في حكومات الفترة الممتدة ما بين 1946– 1956 (Horne, 1987, p. 159).

وبعد فوز الفرع الفرنسي للاشتراكية العالمية بالانتخابات التشريعية في 02 جانفي 1956، عيّنه رئيس الحكومة غي موليه رئيسا للشؤون الاقتصادية وفوضت له مهمات التأميم، كصناعة الزيوت، مصانع رونو، الطيران الجوي ولكنه كان لا يُظهر حماسا كبيرا لهذا النهج، وكان يفضل مجتمعات ذات اقتصاد مختلط، عن طريق السماح بمواصلة تثمين صلاحيات القطاع الخاص (KaraKovitch, 2010, p. 1) وبعد رفض المستوطنين لقرار تعيين الجنرال كاترو حاكما في الجزائر استنجد به غي موليه وعينه كوزير مقيم في الجزائر

واستمر في هذا المنصب إلى غاية 15 أفريل 1958 وفي 26 سبتمبر 1971 انتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي، توفي في 9 مارس 1989 بمدينة "Bérigueux" (بزيان، 2002، صفحة 159).

2.2 ظروف تعيين روبير لاكوست وإعلان قانون السلطات الخاصة:

عين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في ظروف يمكن وصفها بالحرجة، أو ما يسمى في أوساط الباحثين والمؤرخين بالمرحلة الانتقالية، التي بدأت مجريات أحداثها عند الانتخابات التشريعية في مطلع سنة 1956 ومجيء حكومة غي موليه التي رمت بكل ثقلها على الجهد العسكري واستعمال القوة، خاصة في ظل الظروف المحيطة والمعطيات الجديدة.

ومن الملاحظ أن حكومات اليمين فشلت في القضاء على الثورة التي حققت الكثير من الانتصارات السياسية والعسكرية والدبلوماسية خاصة بعد النجاحات والانتصارات التي حققتها هجمات الشمال القسنطيني، وفشل سياسة حكومة إدغارفور وجاك سوستال التي ترتب عنها اتساع الثورة والمشاركة الواسعة للجزائريين في جبهة وجيش التحرير الوطني التي بلغت ذروتها بين 1956- 1958 (Harbi, 1992) وخسارة فرنسا ما يربو عن ثلاثة ألاف (3000) جندي في منطقة الشمال القسنطيني وحدها (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998، صفحة 54).

بعد أن نالت حكومة غي موليه ثقة الجمعية الوطنية توقع العالم حلا سلميا للقضية الجزائرية، خاصة وشعاراتها الرامية إلى تحقيق السلم والعدالة في الجزائر، والوقوف في وجه البرجوازية المتوحشة، إلا أن غي موليه تراجع عن أفكاره بعد الاستقبال الذي لقيه من طرف المستوطنين، في إطار ما يعرف بيوم الطماطم – السالف الذكر –، الذي ثار فيه المستوطنين ضده بعد اعترافه بالشخصية الجزائرية أمام الجمعية الوطنية وتعيينه لجورج كاترو وزيرا مقيما بالجزائر (بوعزيز، 1979، صفحة 25).

لم يجد غي موليه مخرجا لتهدئة المشاعر العدائية للمستوطنين سوى التراجع عن قرار تعيين كاترو وتعيين صديقه روبير لاكوست– وزير الشؤون الاقتصادية– وزيرا مقيما في الجزائر يوم 09 فيفري 1956 (Mohamed Teguia:, 1998, p. 108).

إن الوضع العسكري بالجزائر كان في أسوأ أحواله، كما أن معظم فرنسيي الجزائر كانوا يعيشون جحيم الخوف والرعب الذي كان يوقده السياسيون التقليديون أمثال أميدي فروجي، وكذلك المتطرفون الذين حلت محلهم لجنة الوفاق لقدماء المحاربين.

أكد كل من باتريك إيفينو وجون بلانشايس في كتابهما " حرب الجزائر ملف وشهادات " (بلانشايس، 2013) أن الجزائر كانت تعيش حالة غليان، خاصة وأن ولاة المحافظات الثلاث كانوا قد ألحوا على غي موليه أن يعدل ويتراجع عن مشروعه في تعيين كاترو، كما حذروا كاترو من أن دخوله إلى الجزائر سيولد انفجارا ومن الممكن اغتياله إن هو أصر على موقفه.

ويضيف المؤلفان أنه أصبح على روبير لاكوست أن يواجه لوبيات المصالح الكبرى الجزائرية، التي كانت تساوم الحكومات– داخل البرلمان – بالحرب الجزائرية، ومن ذلك تصريح مسؤول طلبة جامعة الجزائر بيار لاغايار " Pierre Lagaaillard " قائلا:" الآن أنا أعلم جيدا أننا نستطيع أن نقوم بانقلاب على السلطة" (بلانشايس، 2013، صفحة 188).

من خلال قراءتنا للتقارير العسكرية التي قدمها بعض الجنرالات والقادة الفرنسيين العاملين بالجزائر للوزير المقيم عشية تعيينه كوزير مقيم، تبين لنا أن الجزائر كانت تعيش مرحلة جد حرجة في جميع المجالات، وسنتدرج في استعراض البعض من هذه التقارير التي أسهب في الحديث عنها كلود بايا وهي كالتالي:

أول تقرير اطلع عليه لاكوست، هو تقرير قائد العمليات في قسنطينة الجنرال جون نواري "Noiret Jean"، ومما جاء فيه:

– العملية السلمية تراوح مكانها.

– فشل الأسلوب العسكري في استرجاع السلم والقضاء على التمرد في منطقة قسنطينة.

ويتجلى هذا الفشل في عدم القدرة على كبح النفوذ المتزايد لجبهة التحرير الوطني لدى الأوساط الشعبية التي نجحت في إدارة عملية بسيكولوجية ضد السلطات الاستعمارية عن طريق الضغط على الموظفين المسلمين للاستقالة والالتحاق بالثورة، وقتل كل من لديه

روابط مع فرنسا، بحيث قامت الجبهة في جانفي 1956 بقتل 112 فرد مدني وحرق 42 مدرسة، 58 مزرعة، 42 مسكن، 53 جسر وتدمير 172خط هاتفي.

– تم تقسيم وحدات جيش التحرير المتكونة من 40إلى 80 جندي إلى فرق متكونة من 20جندي.

وعليه طالب بـ 52000 جندي إضافي وتزويد الوحدات العسكرية المتكونة من 150000جندي بـ: أجهزة الراديو المتطورة، مدرعات خفيفة، وحدات الخيل، الطائرات المروحية وطائرات المراقبة (paillat, 1962, p. 205).

أما التقرير الثاني الذي اطلع عليه لاكوست فيحمل توقيع نائب والي بجاية ومما جاء فيه :

– الإقرار بنجاح الثورة والقضاء على النفوذ الفرنسي في جميع الدواوير وفي مراكز كل البلديات ماعدا بلدية واحدة لم يذكرها بدليل استقالة جميع المنتخبين في البلديات المختلطة . هذه الاستقالة التي نشرت في يومية " la dépêche de Constantine " حيث تم غلق مكاتب الأمير وتم تدمير مكتبين مع أرشيفهما.

– القياد والخوجات بعضهم قتل والبعض الآخر هرب والبعض الآخر مختبئ.

– المدارس لم تفتح منذ أكتوبر 1955.

– اختفاء مراكز الهاتف، مكاتب البريد في المراكز الرئيسة للمدن.

– النشاط الزراعي متوقف، جمع الضرائب أصبح مستحيل.

– القضاء فقد جميع زبائنه المسلمين – الإعدام لمن يذهب إلى المحاكم الفرنسية.

– تم تدمير العديد من العمارات ووسائل الحفر والتشجير .

وخلص التقرير إلى أن بجاية تعيش تحت الحصار، ولا تتنفس إلا من البحر والمطار وبأن الإمكانيات المسجلة لإخماد الثورة غير كافية بحيث أن الدرك أصبح غير قادر على إكمال التحقيقات التي غالبا ماكان يقوم بها. والجهاز الوحيد الذي يقوم بمهامه بشكل جيد هو شرطة الاستعلامات العامة ولكنه عمل غير كافي. وختم نائب الوالي تقريره بطلب تعزيزات في جميع الميادين وبسرعة (paillat, 1962, p. 209).

أما التقرير الثالث فكان من طرف قائد العمليات في الجنوب الجنرال بارلانج "Parlange" ومما جاء فيه:

– تم فصل 2000 رامي مغربي وتم إقرار إرسالهم إلى بلدهم.

–كومندوس الأوراس يشتكون من الوحدات المتواضعة من المفارز المتنقلة للحماية الريفية GMPR.

وفيما يخص التقرير الرابع فقد حمل توقيع قائد العمليات في منطقة القبائل الكبرى الجنرال أولييه "Olié" ومجمل ما جاء في تقريره أن وضعية منطقته مشابهة لمنطقة بجاية، وختم تقريره بالتهديد بالاستقالة إن لم يتلقى التعزيزات الكافية (paillat, 1962, p. 112).

وفي 22 فيفري 1956 قدم والي العاصمة تقريره إلى الوزير المقيم وأهم ما جاء فيه أن الأوروبيون يشعرون باللاأمن في كل مكان.دعاية جبهة التحرير الوطني كالنار في الهشيم في وسط المسلمين، الاعتداءات، قتل موظفي الشرطة وختم تقريره بأن الوضعية سيئة وطلب التحرك بسرعة في جميع المجالات (paillat, 1962, p. 112).

أما آخر التقارير فهو تقرير القائد العام للجيش الفرنسي في الجزائر الجنرال لوريلو "Lorillot"، بتاريخ 1956/02/28. الذي أكد فيه على أن الوضعية العامة في الجزائر جد متواضعة سياسيا وعسكريا، وأقر باستحالة حمل المتمردين " الثوار" على وضع السلاح في الوضعية الحالية التي هي في صالحهم، وطالب بـ 200000 جندي على دفعتين، الأولى في أجل أقصاه 1956/05/15 تعدادها 100000جندي والثانية في 1956/06/15 وتعدادها مساوي لتعداد الدفعة الأولى (paillat, 1962, pp. 112–113).

3. فصول ومحتويات قانون السلطات الخاصة:

بعد مصادقة الحزب الشيوعي الفرنسي على تخويل حكومة غي موليه السلطات المطلقة في الجزائر يوم 12 مارس 1956 (بلقاسم، 1984، صفحة 84) باشرت هذه الأخيرة فيما يخص الجزائر سلسلة من الإصلاحات السياسية والإدارية وأصدرت قانون 285–56 والذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية في 16 مارس 1956 وسمي بقانون "السلطات الخاصة"، الذي خوّل الحكومة في الجزائر اتخاذ جميع الإجراءات الاستثنائية التي تمكنها من إعادة النظام وتأمين الحماية للأشخاص والممتلكات (courrière, 1993, p. 311) ويوضح الصحفي الفرنسي إيف كوريار Yves

courierre تفصيلات أخرى حول صلاحيات الوزير المقيم وهي كالتالي (perville, 2011, pp. 2-3):

- تنظيم سير الأشخاص.
- مراقبة السلع.
- تنظيم حرية الصحافة بواسطة الشرطة.

ويضيف غي بيرفيل Guey perville بندا آخر يتعلق بالأحكام التي تطبق على المخالفين لنص قانون السلطات الخاصة، وتتراوح ما بين ثمانية أيام واثني عشر يوما سجنا، وغرامة مالية من 50 ألف فرنك إلى مليوني فرنك (غربي، 2009، صفحة 226). وفي 11 أفريل تم حل المجلس الجزائري ونقل جميع صلاحياته إلى الوزير المقيم الذي أصبح يتمتع بكل سلطات الجمهورية باستثناء ميادين التعليم والعدالة.

وبخصوص صلاحيات الوزير المقيم بالجزائر، فقد حددها المرسوم رقم 56-274 . السالف الذكر. المؤرخ في 17 مارس 1956، والمتعلق بالأحكام الاستثنائية التي تهدف إلى إعادة النظام – إحلال السلم –، حماية الأشخاص والممتلكات ووقاية إقليم الجزائر. ونظراً للقانون رقم 56-258 المؤرخ في 16 مارس 1956 الذي يرخص للحكومة إنجاز برنامج توسع اقتصادي، تطور اجتماعي وإصلاح إداري في الجزائر، يؤهلها لاتخاذ كل التدابير الاستثنائية بهدف إعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات ووقاية الإقليم (بوزاهر، 2011، صفحة 225) ومواده كالتالي:

المادة الأولى: تمكن للحاكم العام على كل إقليم الجزائر أن:

1) يمنع جزئيا أو كليا تنقل الأشخاص، العربات أو الحيوانات في الأماكن والساعات المحددة بقرار.
2) يأمر بكل إجراء يسمح بمراقبة تنقل الممتلكات وبضمان المحافظة عليها وإستعمالها.
3) ينظم أو يمنع إستيراد وتصدير وشراء وبيع وتوزيع ونقل أو حيازة منتجات ومواد أولية أو حيوانات.
4) إنشاء مناطق حيث إقامة الأشخاص وهي منظمة أو ممنوعة.
5) يأمر أي شخص يأوي شخصا أجنبيا عن عائلته بأن يصرح بذلك للسلطة.

6) ينظم الدخول والخروج أو الإقامة في الإقليم لأي شخص فرنسي أو أجنبي، ويمنع أن يدخله أو يقيم به لكل من كان تواجده من شأنه أن يعرقل بأي صفة كانت عمل السلطات العمومية.
7) النطق بالإقامة الجبرية تحت الحراسة أولا لكل شخص تبين أن نشاطه يشكل خطرا على الأمن والنظام العام (بوزاهر، 2011، صفحة 225).
8) يمنع بصفة عامة أو خاصة الاجتماعات العمومية أو الخاصة التي من شأنها إثارة الفوضى.
9) يأمر بغلق مؤقت لقاعات الحفلات ومتاجر المشروبات وأماكن الاجتماعات بكل أنواعها.
10) الامر بالشروع في البحث ونزع جميع الأصناف من الأسلحة والذخائر وكذا المتفجرات.
11) يأمر ويرخص بالتفتيش في البيوت نهارا وليلا (بوزاهر، 2011، صفحة 226).
12) مراقبة جميع وسائل التعبير (صحافة، إصدارات، الاتصالات اللاسلكية، البث الإذاعي والعروض السينمائية، العروض المسرحية).
13) يمكنه أن يحول أو يوقف أو يسخر كل موظف أو عون يتضح أن نشاطاته تشكل خطورة على النظام العام، وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات.

أما فيما يخص المادة الثانية منه فتنص على: الاستجابة للاحتياجات المدنية والعسكرية الناجمة عن مستلزمات الحفاظ على النظام، ولضمان السير العادي للخدمات العمومية تؤهل السلطات المدنية والعسكرية، كل فيما يخصه، لممارسة سلطات التسخير المنصوص عليها في قانون 1877/07/03 المتعلق بالتسخيرات العسكرية وقانون 1938/07/11 حول تنظيم البلاد في وقت الحرب.

وبخصوص المادة الثالثة فهي تعطي صلاحيات للوزير المقيم أن يحدد الخدمات الواجب فرضها كتعويض للأضرار اللاحقة بالممتلكات العامة أو الخاصة على الذين قدموا مساعدة للثوار أو سهلوا من أعمالهم.

وفي ميدان الجمارك حددت المادة الرابعة من القانون تمديد حدود منطقة الزيارة والمراقبة الجمركية في شواطئ الجزائر (بوزاهر، 2011، صفحة 227).

وفي ميدان البحرية تنص المادة الخامسة من القانون على توسيع سلطات تفقد السفن.

أما المادة السادسة فقد نصت على إمكانية تأجيل الانتخابات الجزئية بقرار من الوزير المقيم، كما يمكنه أن يوقف منتخبي المجالس المحلية الذين يعرقلون عمل السلطات العمومية حسب المادة السابعة. وفي هذا المجال تمنحه المادة الثامنة صلاحية تنصيب لجنة إدارية أو مندوبية خاصة إذا انخفض عدد أعضاء المجلس المحلي. وفي هذا الصدد يمكن للوزير المقيم أن يفوض المحافظين السلطات المنصوص عليها في المواد السالفة الذكر.ويمكن للسلطات المدنية أن تفوض للسلطات العسكرية سلطاتها (بوزاهر، 2011، صفحة 227) وذلك حسب ما جاء في المادة الحادية عشر، كما يمكن للسلطات العسكرية تفويض بعض صلاحياتها للسلطات المدنية.

وقد حرر هذا القرار في 17 مارس 1956 وحمل إمضاء كل من رئيس مجلس الوزراء غي موليه والوزير المقيم لاكوست، ووزير العدل فرانسوا ميتران، ووزير الداخلية جيلبارت جيل، ووزير الدفاع بورجيس مونوري " Bourges Maunoury "، إضافة إلى كل من وزير التربية، ووزير الشؤون الاقتصادية، وكاتب الدولة لدى الداخلية المكلف بالشؤون الجزائرية مارسال شامبيكس« Marcel champeix » (بوزاهر، 2011، صفحة 230).

من خلال فصول ومواد قانون السلطات الخاصة وصلاحيات الوزير المقيم يتضح أن حكومة اليسار بزعامة غي مولي ترمي للقضاء على الثورة في أسرع وقت ممكن، من خلال إعطاء صلاحيات جد خاصة ومتعددة للوزير المقيم لاكوست.

4.تداعيات قانون السلطات الخاصة:

استغل روبير لاكوست هذه الترسانة من الصلاحيات التي خولها له قانون السلطات الخاصة في تكوين إدارة على المقاس، وأخذ بنصيحة رئيسه غي موليه بتصفية رجال الحكومة السابقة (courrière, 1993, p. 338)- حكومة إدغار فور- التي أنهكها الفساد بسبب احتكارها وتوجيه سياستها من طرف المستوطنين الأوروبيين (بارونات المزارع . وغلات الجزائر الفرنسية)، زيادة على احتكارهم المجال الإعلامي عن طريق صحيفة - صدى الجزائر- (بلانشايس، 2013، صفحة 95) فكان أن اتخذ جميع عناصر مكتبه من أصدقائه القدامى ومن نفس توجهه الايديولوجي وهم كالتالي (courrière, 1993, p. 281.282):

- بيير ميزوناف: " Pierre Maisonneuve " والذي يعرف جميع مشاكل الجزائر واتخذه روبير لاكوست رئيسا للمكتب العسكري والمدني.

- فوري: "Fouret "مستشار جمركي.

- جون بوكود: " Jean Peccoud "كمستشار عسكري أول والذي يعرف روبير لاكوست منذ الحرب العالمية الثانية، اشتغل في الجمارك، كان طالب في كلية العلوم التقنية ثم مستشار تقني لأركان الحرب المختلطة.

- ديكورنو: " Ducournau " مستشار عسكري ثان، رفيق لاكوست في الحرب ضد النازية ديغولي.

-بيار أستين:" Pierre Hosteing " عوض شارل فرابار:" Charlles Frappart " في أمانة الحكومة- الحكومة العامة في الجزائر بقيادة الوزير المقيم روبير لاكوست- نائب ولاية مستغانم- وهو الموظف الوحيد الذي ينحدر من الجزائر في ديوان الوزير المقيم لاكوست. وبالنسبة للصحافة فقد اختار ميشال غورلان" Michelle Gorlin ". هؤلاء الشخصيات هم تشكيلة روبير لاكوست التي سيديربها حرب الجزائر، تم انتقائهم بدقة وما يلاحظ عليهم أنهم لم يعملوا في ديوان الحاكم العام السابق جاك سوستال عملا بوصية رئيس الحكومة الفرنسية غي موليه، وأن وظائفهم مبهمة وغير محددة بدقة (courrière, 1993, p. 282).

إن الاتجاه اليساري الذي ينتمي إليه روبير لاكوست وماضيه التاريخي من خلال مشاركته في الحرب العالمية الأولى والثانية والنشاط النقابي والوظائف الحكومية التي شغلها،

هي التي أهلته ليختار كوزير مقيم في الجزائر، وأن السلطات التي خولت له من خلال قانون 17 مارس 1956 سلطات دكتاتورية أتاحت له التصرف في جميع المجالات.

رأينا فيما سبق وحسب دعوى قانون السلطات الخاصة وقانون صلاحيات الوزير المقيم السالف الذكر أن المستوطنين الفرنسيين بصفة عامة وحكومة غي موليه ووزيرها المقيم لاكوست في تحليلهم للثورة وبحثهم عن أنجع السبل للقضاء عليها، قد خلصوا إلى اعتماد أسلوب حرب التهدئة على حد تعبيرهم كرد شامل على نمط الحرب الشاملة الذي انتهجته الثورة وفرضته عليهم.

وفي تعريفه لهذه الحرب يقول المقدم أندري بروج " André Bruge ": " إن منهج حرب التهدئة يمثل خلاصة الملاحظات التي سجلت على التراب الجزائري، والتي عاينها وسجلها كل أولائك الذين يعملون على خنق العدو والأكثر ضررا في الوجود" (بن دارة، 2008، صفحة 92).

والحق أن حرب التهدئة هذه تشمل المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والنفسية على حد تعبير لاكوست ويعرفها الصحفي الفرنسي إيف كورييز: " هذه العبارة تعني جميع الأدوات والوسائل التي وضعت من أجل توحيد وتنسيق عمل وجهود السكان المسلمين مع الجيش الفرنسي في الجزائر ضد تأثير وعراقيل العدو والمعارضين، يبقى الهدف الأخير من ورائها إحلال جو من الثقة وإعادة بعث أرضية خصبة لطالما كانت متدهورة. فتلقى القائمون على هذا الشأن، نتيجة ذلك، تعليمات تصب في محتواها لإحلال التهدئة والسلم في الجزائر" (courrière, La guerre d'algérie dictionnaire et documents, 2001, p. 2185).

وبناءا على هذا التعريف يتضح أن في هذا النوع من الاستراتيجيات تصبح الوسائل العسكرية وسائل من بين الوسائل الأخرى، تتمثل في الحرب النفسية والدعائية، والأنشطة الدبلوماسية والبوليسية، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى مختلف المساعي المبذولة للاتصال بالسكان وبعث العلائق معهم (بن دارة، 2008، صفحة 92).

مما سلف يتضح أن حرب التهدئة هذه تعني حشد وتعبئة مجموع الوسائل والأدوات (العسكرية والمدنية السياسية، الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية) لفرنسا بهدف

القضاء على الثورة وفق خطة توازن بين أمرين هما الهدم والبناء على حد تعبير ساسة وعساكر فرنسا. وحسب تعليمات لاكوست تقوم عملية الهدم والبناء هذه على ثلاث مراحل:

الأولى منها تدعى بمرحلة التحكم في الوضع، تعطى فيها الأولوية للأنشطة العسكرية الرامية للبحث عن الخلايا الثورية وتفكيكها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يضطلع الجيش بمهام بعث العلائق والاتصال مع الشعب، حيث يقوم بنشاطات في الميادين الإدارية، التعليمية والصحية.

أما المرحلة الثانية فقد اصطلح عليها لاكوست بمرحلة مراقبة السكان، وفي هذه المرحلة تضطلع السلطات العسكرية والمدنية العاملة في الجزائر بالشروع في إحصاء دقيق للسكان ومنحهم بطاقات التعريف، إضافة إلى محاولة بعث علاقات بين الأهالي والأوروبيين تحت إشراف المديرية العامة للشؤون السياسية للولاية العامة.

أما فيما يخص المرحلة الثالثة والأخيرة، فتتميز بهيمنة شبه كاملة للأنشطة المدنية، فبعد عودة السكان إلى الإدارة الفرنسية، وعندئذ يتم الشروع في تنصيب هيئات ومؤسسات الإدارة المحلية، وهي مرحلة تتميز بالمزاوجة بين الأنشطة المدنية والعسكرية، مع تحقيق تقدم ملموس في القضاء على الثورة.

والملاحظ أن لاكوست في إحدى تعليماته ركز على ضرورة التخطيط لإشراك الأهالي الجزائريين في هذه المؤسسات، وخاصة عند تشكيل المنذوبيات الخاصة، ويتم ذلك عن طريق انتخاب وتعيين مسؤولين محليين تسند لهم بعض المهام والمسؤوليات تحت إشراف المصالح الإدارية الخاصة " SAS " (بن دارة، 2008، صفحة 95).

والحق أن لاكوست الذي عين من طرف صديقه غي موليه كان يؤمن بالجزائر الفرنسية، وكان يفكر فيما يعرف بالترقية الاجتماعية لمسلمي الجزائر – دفعات لاكوست –، إلى درجة المساواة في الثقافة والحقوق مع المستوطنين الأوروبيين، وهذا ما جعله في صدام دائم مع غلاة الجزائر الفرنسية على حد تعبير باتريك إفينو، لذلك أصبح على لاكوست مواجهة لوبيات المصالح الكبرى في الجزائر (المستوطنين الأوروبيين) التي كانت تساوم الحكومات– داخل البرلمان – بالحرب الجزائرية (بلانشايس، 2013، صفحة 188).

وبالاعتماد على قانون السلطات الخاصة السالف الذكر، فكر لاكوست في إجراء إصلاحات في جميع المجالات من أجل إخراج الجزائر من تخلفها الإداري والاقتصادي رغم المعارضة الشرسة من قبل المستوطنين.

إلى جانب ذلك وحسب دعوى قانون صلاحيات الوزير المقيم، كان لاكوست يبذل قصارى جهوده في تضليل وتكميم الصحافة بمنع الجرائد من الصدور، كما باشر في تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في حق المتهمين (بلانشايس، 2013، صفحة 188).

5. خاتمة:

ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

في ختام البحث يمكن أن نستنتج مايلي:

- يتضح من خلال البحث أن فرنسا الإستعمارية كانت تخطط منذ البداية للقضاء على الثورة الجزائرية باستعمال كل ماهو متاح وخير دليل سياسة التهدئة والأمن القمعية.
- الأمر سيان فيما يتعلق بالقضاء على الثورة بين حكومات اليمين أو اليسار، فقد أثبث اليسار الفرنسي ممثلا بحكومة غي موليه اليسارية ووزيرها المقيم روبير لاكوست عزمه القضاء على الثورة بجميع الوسائل، حتى أصبح روبير لاكوست يعرف بفيلسوف الربع ساعة الأخير ولاكوست السفاح والمجرم رقم"01".
- روبير لاكوست ورغم توجهه اليساري ركز على قانون السلطات الخاصة الرادع، والذي حدد صلاحياته كوزير مقيم في الجزائر.
- كان يهدف قانون السلطات الخاصة إلى قمع الثورة، إجراء إصلاحات في جميع المجالات ، مراقبة الأشخاص وقطع العلاقة بينهم وبين الثوار، تنفيذ أحكام الإعدام، تكميم الصحافة...الخ.
- يمكن القول أن قانون السلطات الخاصة لا يختلف عن قانون حالة الطوارئ.

6. قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. الغالي غربي. (2009). فرنسا والثورة الجزائرية (1954- 1958) (الإصدار 1). الجزائر: دارغرناطة.
2. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954. (1998). الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954-1957 من منظور بعض الكتابات الإنجلو أمريكية. دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام.
3. باتريك افينيو وجون بلانشايس. (2013). حرب الجزائرملف وشهادات (المجلد 2). (بن داود سلامنية، المترجمون) الجزائر: دار الوعي.
4. حسين بوزاهر. (2011). العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830- 1962). الجزائر: دار هومة.
5. سعدي بزيان. (2002). جرائم فرنسا في الجزائر. الجزائر: دار هومة.
6. عاشور شرفي. (1995). قاموس الثورة الجزائرية (1954- 1962). (عالم مختار، المترجمون) الجزائر: دار القصبة.
7. محمد بن دارة. (2008). الحرب **النفسية** الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955-1960). الجزائر.
8. مولود قاسم نايت بلقاسم. (1984). ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا علىغرة نوفمبر. قسنطينة: دار البعث.
9. يحي بوعزيز. (سبتمبر/أكتوبر, 1979). " ملامح عن ثورة نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر1960 " العدد 74/73، وزارة الشؤون الدينية، السنة الثامنة، ،. مجلة الأصالة.

المراجع الأجنبية:

1. courrière, Y. (2001). La guerre d'algérie dictionnaire et documents. Paris: SGED éditions.
2. courrière, Y. (1993). le temps des léopards. Alger: Rahma.

3. *Droz, B. (1991). histoire de la guerre d'Algérie. paris: le seuil.*
4. *Harbi, M. (1992). L'algerie et son destin. Arcontère edition.*
5. *Horne, A. (1987). Histoire de la guerre d'algérie. Paris: Albbin Michele.*
6. *KaraKovitch, R. (2010, 11 07). Récupéré sur www.lourd- arg.*
7. *Teguia , A. (1998). L'algerie en guerre. Alger: O.P.U.*
8. *paillat, C. (1962). Deusieme dossier secert de l'agerie. Paris: les presses de la cité.*
9. *perville, G. (2011, 01 09). camoblog.Com.*
10. *perville., G. (2011, 01 09). camoblog.Com.*